مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **٩٢٥٧**

الخميس، ٩ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة شاندا
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	موزامبيق	السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير السادس عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2023/76)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

23-04070 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير السادس عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2023/76)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام، مكتب مكافحة الإرهاب؛ والسيد ويشيونغ تشن، المدير التنفيذي بالنيابة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ والسيدة فرانزيسكا براكسل، مديرة العلاقات المتعددة الأطراف، المركز العالمي للأمن التعاوني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/76، التي تتضمن التقرير السادس عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على السلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي كي أقدّم له إحاطة اليوم.

وإذ أقدم التقرير السادس عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين وجهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب دعما للدول الأعضاء (S/2023/76)، من المهم أن نتذكر تأثير هذه المنظمة الإرهابية على الأرواح البشرية وسبل العيش والسلام.

في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، نظم مكتب مكافحة الإرهاب في نيويورك أول مؤتمر عالمي للأمم المتحدة لضحايا الإرهاب. وبدأ هذا الحدث الرفيع المستوى بدعوة قوية إلى العمل من قبل ١٠ من ضحايا الإرهاب والناجين منه من جميع أنحاء العالم، شاركوا قصصهم المؤلمة عن الألم والخسارة ولكن أيضا عن المرونة والصمود في مواجهة الوحشية والشر المحض. لقد ذكرونا بالصدمة والدمار اللذين يخلفهما الإرهاب لفترة طويلة من انتهاء الهجوم.

وأنا ألتقي بانتظام مع ضحايا الإرهاب. قصصهم لها تأثير عميق عليّ، لأنه وراء العناوين الرئيسية ووراء الأرقام، هناك العديد من الأشخاص والمجتمعات الذين تأثروا بالجرائم البشعة التي ارتكبها داعش وغيره من الجماعات الإرهابية والأفراد. إن التعامل مع محنة الضحايا والناجين ومعالجتها يوفر لنا سببا مقنعا لدعم وتعزيز جهودنا الجماعية لمواجهة الإرهاب ودحره. كما أنه يشكل حافزا لمواصلة تعزيز الشبكات المتعددة الأطراف والمشتركة بين الوكالات، بما في ذلك في الأمم المتحدة من خلال الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب الذي أبرمه الأمين العام.

ويسرني أن ينضم إلينا اليوم السيد ويشيونغ تشن، المدير التنفيذي بالنيابة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، لعرض هذا التقرير، الذي أعده مكتبانا بالاشتراك مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. وأود أن أشكر السيد جاستن هاستويت، منسق فريق الرصد، على إسهامه في إعداد التقرير، وهو الأول له في هذا الدور الجديد. وأتطلع إلى البناء على جهودنا المشتركة طوال فترة ولايته.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض النقاط الرئيسية من التقرير، على خلفية الاتجاهات التي لوحظت في العامين الماضيين.

يؤكد التقرير أنه على الرغم من خسائر القيادة والنفقات التي تقلل من احتياطياتها النقدية، فإن التهديد الذي يشكله داعش على السلام والأمن الدوليين لا يزال مرتفعا وازداد في مناطق الصراع وحولها التي ينشط فيها التنظيم وفروعه.

إن توسع داعش وفروعه مثير للقلق بشكل خاص في وسط وجنوب أفريقيا، وكذلك في منطقة الساحل. وقد سجلت تقارير الأمين العام على النحو الواجب هذا الاتجاه المؤسف، الذي ينبغي أن يدفعنا جميعا إلى إعادة التفكير في جهودنا وتنقيحها لمواجهة الجماعة، وخاصة تلك التي تعتمد بشكل غير متناسب على استخدام القوة.

ومع تخفيف القيود المتعلقة بالجائحة، أثارت تقارير سابقة مخاوف بشأن زيادة خطر وقوع هجمات في مناطق غير المناطق الدّائرة فيها نزاعات، ينفذها فاعلون منفردون غير منتسبين لأي جماعات أو خلايا صغيرة تستلهم أفكارها من تنظيم داعش وبينما لم يتحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن مستوى النشاط الإرهابي لا يزال يشكل مصدر قلق للدول الأعضاء.

فعلى سبيل المثال، يواصل تنظيم داعش استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وألعاب الفيديو والمنصات المجاورة للألعاب الحاسوبية لتوسيع نطاق دعايته لتغذية نزعة التطرف وتجنيد مؤيدين جدد. كما أن استخدام الجماعة للتكنولوجيات الجديدة والناشئة لا يزال شاغلا رئيسيا. ويواصل داعش استخدام منظومات الطائرات غير المأهولة للمراقبة والاستطلاع، كما يستخدم الأصول الافتراضية لجمع الأموال.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها الأمين العام لاتخاذ إجراءات عاجلة، لا يزال الوضع المزري في المخيمات ومرافق الاحتجاز في شمال شرق الجمهورية العربية السورية قائما. وتنطوي المخاطر الإنسانية والحقوقية والقانونية والأمنية المرتبطة بالوضع الراهن على عواقب محتملة بعيدة المدى في الأجلين المتوسط والطويل. ولا تزال وتيرة عمليات الإعادة إلى الوطن بطيئة جدا ويواصل الأطفال تحمل وطأة هذه الكارثة.

في الوقت نفسه، لا يقتصر التحدي الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأفراد أسرهم على الجمهورية العربية السورية والعراق. إنه تحد عالمي. إذ يتنقل المقاتلون الإرهابيون الأجانب بين مسارح النزاع المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، تمتد قائمة المسائل المتعلقة بموعد عودتهم من المساءلة والمقاضاة على الجرائم المشتبه بارتكابهم لها إلى إدارة شؤون أفراد الأسرة المرتبطين بهم، فضلا عن إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

ويزيد من تفاقم الخطر انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب ذوي الخبرة في ميدان القتال إلى ديارهم أو إلى بلدان ثالثة. وكما لوحظ في التقرير، ثبت أن الهجمات الإرهابية التي يرتكبها هؤلاء الأفراد فتاكة جدا مقارنة بالهجمات التي ينفذها إرهابيون محليون كلية. وهناك أيضا بعض الحالات لنساء متطرفات مرتبطات بتنظيم داعش جددن ذواتهن لأداء دور المُجنِّدات، حيث يقمن بتلقين الآخرين، ولا سيما الأطفال، أفكار التنظيم.

واستشرافا للمستقبل، يقدم التقرير ثلاث ملاحظات رئيسية لينظر فيها المجلس.

أولا، إن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه، بما في ذلك توسعه المستمر في أجزاء من أفريقيا، يؤكد الحاجة إلى اتباع نُهج متعددة الأبعاد تتجاوز الاستجابات التي تركز على الأمن. وهناك حاجة إلى مزيد من التكامل بين الاستجابات الأمنية والتدابير الوقائية. والإطار اللازم لكفالة هذا التكامل توفره قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي سيشهد هذا العام الاستعراض الثامن لها. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع الدول الأعضاء من أجل كفالة تنفيذها على نحو فعال ومتكامل ومتوازن.

ثانيا، يجب أن تراعي هذه النهج المتعددة الأبعاد الاعتبارات الجنسانية وأن تستند بقوة إلى القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا بد أن تجسد طائفة واسعة من الآراء من مختلف القطاعات في المجتمعات المتضررة من الإرهاب. وتماشيا مع "النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" الذي أطلقه الأمين العام، يجب أن تكون حقوق الإنسان في صميم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنعه.

ثالثا، وبما أن التقرير يشير إلى تزايد خطر الإرهاب في مناطق النزاع، فمن الضروري بذل المزيد من الجهود لمعالجة تلك النزاعات ومنع نشوبها في المقام الأول. وبينما يستغل الإرهابيون ديناميات النزاع، كثيرا ما يقوض الإرهاب جهود السلام ويزيد من تعقيدها. وتحسين فهمنا للعلاقة المعقدة بين النزاع والإرهاب خطوة ضرورية لوضع استجابات أكثر فعالية لتلك التحديات المتكررة.

في إشارة إلى "الخطة الجديدة للسلام"، قال الأمين العام في إحاطته إلى الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر A/77/PV.58) إن الخطة يجب أن تعترف بالحاجة إلى جيل جديد من بعثات إنفاذ السلام وعمليات مكافحة الإرهاب. كما ستحدد الخطة الجديدة الإجراءات التي يمكن اتخاذها لكفالة زيادة فعالية تدابير مواجهة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وسيتيح مؤتمر قمة أبوجا، الذي سينظمه في وقت لاحق من هذا العام مكتب مكافحة الإرهاب وحكومة نيجيريا، فرصة أخرى لاستكشاف الخيارات في ضوء الحالة المتدهورة في أجزاء من أفريقيا، حيث يتنقل المقاتلون الإرهابيون والأموال والأسلحة بشكل متزايد بين المناطق، مما يتطلب نهجا عابرا للقارات.

إن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش هو أحد أعراض التقاء المخاطر والتهديدات التي حددها الأمين العام في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982). وستظل مكافحة ذلك التهديد تتطلب بذلنا لجهود جماعية وحاسمة ومتعددة الأطراف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد تشن.

السيد تشن (*تكلم بالإنكليزية*): إن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات المنتسبة له على الصعيد العالمي لم يتضاءل. فهم يشكلون تهديدا معقدا ومتطورا ودائما، سواء في المناطق التي تشهد نزاعات أو تلك التي لا تشهد نزاعات. والنقاط التالية واضحة في تقرير الأمين العام (S/2023/76).

أولا، يواصل تنظيم داعش استغلال أوجه الهشاشة المحلية والتوترات الطائفية، لا سيما في العراق والجمهورية العربية السورية وأجزاء من القارة الأفريقية، وخصوصا لتعزيز تجنيد الإرهابيين.

ثانيا، وكما أشار وكيل الأمين العام فورونكوف في ملاحظاته للتو، حافظ تنظيم داعش، بعد سنوات من تكبده للخسائر، على قدرته على تنفيذ عمليات عبر مناطق متنوعة وتوسيع قاعدة الكيانات التابعة له، ولا سيما في أجزاء من وسط أفريقيا وجنوبها وغربها. وقد أكدت الزيارة التي قامت بها لجنة مكافحة الإرهاب إلى نيجيريا في تشرين الأول/أكتوبر ذلك التقييم.

ثالثا، أصبح توليد الإيرادات وجمع الأموال أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لتنظيم داعش. ويجري ذلك من خلال مجموعة واسعة من الطرق، بما في ذلك الابتزاز والنهب والتهريب وفرض الضرائب والتماس التبرعات والاختطاف طلباً للفدية. كما شهدنا زيادة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الألعاب كوسيلة لجمع الأموال، في حين لا تزال شبكات التحويل النقدي غير الرسمية وغير المسجلة وخدمات الأموال المتنقلة هي الوسيلة المهيمنة لنقل الأموال.

أخيرا، فإن إمكانية حصول الجماعة على الأسلحة التقليدية والمرتجلة الصنع، بما في ذلك مكونات المنظومات الجوية غير المأهولة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا تزال تسهم في الخطر الإرهابي. وقد شنَّ تنظيم داعش هجمات مميتة ضد مجموعة من الأهداف باستخدام أسلحة مرتجلة الصنع أو مسروقة أو مُتجر بها بشكل غير قانوني. وقدرة الجماعة على الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تسمح لها بتنويع تكتيكاتها. وإساءة استخدامها للإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض دعائية تزيد من قدرتها على الوصول إلى الجماهير والتحريض على العنف في أوساط المتابعين.

وهناك أيضا جوانب أخرى مثيرة للقلق.

ولا تزال إعادة الرعايا الأجانب – النساء والرجال والأطفال وكبار السن – الذين لهم صلات مزعومة بتنظيم داعش في المخيمات

والسجون في شمال شرق سورية إلى بلدانهم الأصلية تتم بسرعة بطيئة. وهذه الظروف تتيح لتنظيم داعش فرصا مستمرة للتجنيد من المخيمات والسجون وتسهيل تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف وانتشار الإرهاب.

تواصل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تنفيذ ولايتها، وفقا للقرار ٢٦١٧ (٢٠٢١)، من أجل مواجهة التهديد المعقد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات التابعة له. ومن خلال زيارات التقييم القطري، فضلا عن تحليل الاتجاهات والقضايا والتطورات الناشئة، تيسر المديرية التنفيذية للدول الأعضاء فهم التهديد المتطور وتنفيذها لأحكام قرارات المجلس ذات الصلة.

أخيرا، واستنادا إلى توصيات لجنة مكافحة الإرهاب، تنسق المديرية التنفيذية عن كثب مع مكتب مكافحة الإرهاب وشركاء آخرين في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب من أجل دعم أنشطة بناء القدرات في مجموعة من المجالات المواضيعية، مثل الدعم المتواصل لبلدان حوض بحيرة تشاد من أجل تعزيز التعاون عبر الحدود ووضع نُهُج شاملة للفحص والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

كما كثفت لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية جهودهما للتصدي لاستخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة والناشئة. ويدعو إعلان دلهي، الذي اعتمدته اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، إلى بذل جهود لوضع توصيات ومبادئ توجيهية غير ملزمة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وباستخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة والناشئة على وجه التحديد. وستقدم المديرية التنفيذية دعمها الكامل للجنة مكافحة الإرهاب في هذا الصدد.

(تكلم بالصينية)

ولن ننجح في القيام بالتصدي الفعال للتهديد الإرهابي العالمي المتطور إلا بالعمل المتعدد الأطراف والتعاوني. وبغية وضع وتنفيذ استراتيجيات وتدابير فعالة لمكافحة الإرهاب، من المهم أن نطبق نهجا تطلعيا وشاملا ومنسقا يشمل كل الأمم المتحدة. ويجب أن تكون تلك الاستراتيجيات والتدابير مصممة خصيصا ومراعية للسن وللاعتبارات الجنسانية ومتوافقة مع حقوق الإنسان.

وتظل المديرية التنفيذية مكرسة لدعم مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب في تلك المساعي، بينما تتعاون مع جميع أصحاب المصلحة والأطراف الفاعلة ذات الصلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد شين على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة براكسل.

السيدة براكسل (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن كثيرا على دعوتي اليوم لمشاطرة بعض الملاحظات المتعلقة بأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جهود مكافحة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. اسمي فرانزيسكا براكسل تابوشي، وأنا مديرة العلاقات المتعددة الأطراف في المركز العالمي للأمن التعاوني.

وأود أن أشكر حكومة مالطة على دعوتي إلى تقديم إحاطة للمجلس اليوم عن النُهُج المراعية للمنظور الجنساني في التصدي للإرهاب. نحن نقدر جهودها التي تبذلها لتأمين حضور مقدمي إحاطات من المجتمع المدني في جلسة اليوم ممن يعملون على المستوى المحلي أو الوطني، ونقدر الخطوات التي اتخذتها لضمان سلامتهم في ضوء الأعمال الانتقامية المتزايدة لكل من المجتمع المدني وموظفي الأمم المتحدة، كما رأينا مؤخرا في طرد رئيس شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والضغط الذي مورس على مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني. ينبغي ألا يواجه أي أحد الانتقام بسبب التحدث علنا عن انتهاكات حقوق الإنسان. والواقع أن لمجلس الأمن تاريخا طويلا في كونه محفلا للمناقشة والعمل بشأن هذه المسائل. علاوة على ذلك، يجب أن تسترشد قرارات هذا الجهاز وسائر أعمال الأمم المتحدة بمنظورات المجتمع المدني المحلي، وخاصة عندما تؤثر تلك القرارات على أكثر

المتضررين من الإرهاب ومكافحة الإرهاب. نأمل أن نرى شركاءنا المحليين يجلسون في هذا المقعد في المرة القادمة، وندعو أعضاء المجلس ومنظومة الأمم المتحدة إلى دعم وحماية مشاركتهم.

إلى جانب إضافة منظورات قيمة إلى المجلس فإن المجتمع المدني المحلي والوطني يقوم بدور فعال في التحرك نحو سياسات تراعي الاعتبارات الجنسانية في البرامج والسياسات المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. ولطالما شددت قرارات مجلس الأمن ومناقشاته على ضرورة دمج منظور جنساني في نُهُج مكافحة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. كما دعت تلك القرارات إلى زيادة مشاركة المرأة وقيادتها، ووسعت نطاق عمل المرأة والمنظمات النسائية، وعالجت دور القوالب النمطية الجنسانية ومفاهيم الذكورة. وبالمثل، فإن خطة العمل لمنع التطرف العنيف الصادرة عن الأمين العام في عام ٢٠١٥ (A/70/674) توصي بأن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في كافة الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف. وفي الواقع، التقرير السادس عشر للأمين العام (S/2023/76) عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يجسد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والنساء، وتمثيلهم الكبير في المخيمات ومراكز الاحتجاز، والحاجة إلى نُهُج تراعي النوع الاجتماعي والسن لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

إن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم تدابير مكافحة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب ليس مجرد مسألة تحقيق هدف مشاركة المرأة. فالأمر يتعلق بضمان المشاركة والقيادة الشاملة والعادلة للأشخاص ذوي الهويات الجنسانية المتنوعة. ويتطلب ذلك مراعاة تجارب الأفراد واحتياجاتهم وتحدياتهم والاعتراف بكيفية ارتباط الهويات الجنسانية بعوامل الهوية الأخرى. وببساطة، إدماج المنظور الجنساني هو شرط أساسي لنجاح السياسات والبرامج القائمة على حقوق الإنسان والتي تركز على الناس وتهدف إلى معالجة قضايا السلم والأمن، بما في ذلك السياسات والبرامج التي تسعى إلى مكافحة التطرف العنيف والإرهاب.

وفي هذا الصدد، تم إحراز تقدم مؤقت، خاصة في إصدار الأطر المعيارية والموارد والوثائق التوجيهية. ومع ذلك فإننا نرى فرصا أكبر لتجاوز الوضع الراهن من خلال فهم ومعالجة أفضل لكيفية تقاطع الهويات الجنسانية مع عوامل الهوية الأخرى، بما في ذلك العرق والعمر والدين والأصل الجغرافي، ومن خلال تفعيل الإرشادات الحالية في مكافحة التطرف العنيف وبرامج وتدابير مكافحة الإرهاب بالشراكة مع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني المحليين والإقليميين لضمان وضعها في سياقها.

ولكي ينظر المجلس في الأمر، واستنادا إلى خبرة "المركز العالمي" وشبكته المتنوعة من شركاء المجتمع المدني، سأعرض مجموعة من المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن تسترشد بها نُهُج مكافحة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب الأكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية والقائمة على الحقوق في التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش والعديد من الجماعات الإرهابية الأخرى.

أولا، مبدأ عدم إلحاق الضرر ومراعاة الاعتبارات الجنسانية والنزاع يجب أن يكونا الأساس لجميع مكونات سياسات وممارسات مكافحة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. ويجب أن تراعي سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب مدى تعقيد دوافع انعدام الأمن بما يتجاوز تلك التي يشكلها الإرهاب. ويجب عليها أن تتجنب خلق دوافع العنف أو تفاقمها، وأن تسهم بدلا من ذلك إسهاما إيجابيا في تحقيق السلام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولذلك يجب أن تراعي حساسيات النزاعات، وأن تدعم معايير عدم إلحاق الضرر، وأن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والتحديات والمخاطر المتنوعة للرجال والنساء والفتيات والفتيان والأشخاص من مختلف الهويات الجنسانية والمتقاطعة. علاوة على ذلك، فإن الحفاظ على مؤسسات قوية ومستقلة للمساءلة والرقابة على الجهات الفاعلة في مجالي العدالة والأمن والتدخلات لمنع ومعالجة الانتهاكات والفساد هو شرط أساسي وحاسم للمشاركة المجتمعية العادلة والشاملة. إن التدخلات من أجل السلم والأمن التي لا تأخذ في الحسبان الأدوار والاحتياجات وعلاقات

القوة القائمة على المنظورات الجنسانية تكون أكثر عرضة بدرجة كبيرة لإلحاق الضرر وتعزيز المعايير والمؤسسات والهياكل التي تمّكن من الظلم والعنف القائمين على اعتبارات جنسانية.

ثانيا، ينبغي أن يكون انخراط أصحاب المصلحة المراعي للمنظور الجنساني شاملا وتشاركيا وأن يعطي الأولوية لتمكين الفئات الأكثر تهميشا وتضررا. ويجب أن يكون أصحاب المصلحة والشركاء والمشاركون في البرامج من مختلف الهويات الجنسانية والمتقاطعة منخرطين في جميع جوانب مكافحة التطرف العنيف وتدخلات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تصميمها، مع إعطاء الأولوية لمنظمات المجتمع المدني النسائية والفئات المهمشة الأكثر تأثرا بسياسة ما أو برنامج ما. فأصحاب المصلحة هؤلاء هم الأفضل تأهيلا لتحديد شكل النجاح ووسائل قياسه، وكذلك لتحديد طبيعة وشروط مشاركتهم في مكافحة التطرف العنيف ومبادرات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تحديد ما إذا كان تأطير ما لمكافحة التطرف العنيف هو الأنسب في كل ظرف.

ثالثا، استيعاب الجميع يعني أكثر من مجرد طرح شبكة واسعة. إنها تعني السعي بنشاط لإزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة. ولا تكون جهود مكافحة التطرف العنيف والإرهاب شاملة بقدر شموليتها وإمكان الوصول إليها. ويمكن أن تختلف مشاركة وقيادة الفتيان والرجال والبنات والنساء والأشخاص ذوي الهويات الجنسانية المتنوعة اختلافا كبيرا، اعتمادا على زمان ومكان القيام بالأنشطة وعقد الاجتماعات والمشاورات. فعلى سبيل المثال، تعتبر الاعتبارات المتعلقة بسلامة المشاركين البدنية والعقلية وخطر الأعمال الانتقامية وإمكانية الوصول إلى وسائل النقل والحاجة إلى رعاية الأطفال والتكاليف المرتبطة بها حاسمة لضمان قدرة الأفراد على المشاركة في أنشطة المشروع.

وأخيرا، ينبغي مكافأة خبراء المجتمع المدني عن مشاركتهم. ففي العديد من البلدان، لا يقدر حق عمل المرأة وخبرتها حق قدرهما في جميع المجالات، بما في ذلك في الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وهذا التفاوت يمكِّن من تهيئة بيئة يتوقع فيها من النساء – على نحو أكثر تواترا بكثير من الرجال – أن يتكلمن ويكتبن من دون مكافأة من أجل البرهنة على مصداقية في مجالاتهن والحفاظ عليها. فعندما تتم دعوة النساء والرجال والأشخاص ذوي الهويات الجنسانية المتنوعة للمشاركة في الأنشطة كمتحدثين خبراء أو مؤلفين أو مدربين أو مستشارين، يجب مكافأتهم بشكل عادل.

وبغية توضيح أهمية تلك المبادئ التوجيهية، أود أن أسلط الضوء على تطبيقها على مجالين من مجالات مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف المذكورين في التقرير السادس عشر للأمين العام لبيان كيف تبدو النهج المراعية للفوارق بين الجنسين في الممارسة العملية. وسأركز على إعادة التأهيل وإعادة الدمج ثم أحول اهتمامي إلى مكافحة تمويل الإرهاب.

أولا، إن السياسات والبرامج التي تركز على فك ارتباط الأشخاص المرتبطين بالتطرف العنيف أو الإرهاب وإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم تكون أكثر نجاحا عندما تأخذ في الاعتبار التجارب والاحتياجات الفردية ولا تقتصر على ثنائية الضحية/الجاني. إن الطبيعة المجنسنة لعلاقات القوة داخل المجتمعات وداخل الجماعات الإرهابية تفاعلات حاسمة يجب إدراكها. وقد صممت معظم تدخلات إعادة التأهيل وإعادة الدمج للجناة الذكور. واستنادا إلى قاعدة الأدلة الموجودة، من المهم تصميم برامج وسياسات لإعادة التأهيل وإعادة الدمج تأخذ في الاعتبار المعايير والهياكل والعمليات الجنسانية وصلتها بالتطرف العنيف والإرهاب ومكافحة التطرف العنيف وجهود مكافحة الإرهاب. ويجب أن تأخذ جهود المساءلة والمصالحة للعائدين من سورية والعراق في حسبانها المواقف المحلية تجاه الأفراد المرتبطين بالجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة، وعند الاقتضاء، الانخراط مع المجتمعات من أجل مساعدتها على دعم العائدين.

إن الافتراضات والقوالب النمطية المتعلقة بقدرة المرأة على العمل ومركزها كضحية للجناة، تزيد من تعقيد عملية تصميم سياسات وبرامج فعالة لإعادة التأهيل وإعادة الدمج. وتشمل القوالب النمطية الأخرى شيطنة النساء المشتبه في ارتكابهن جرائم، الأمر الذي يمكن أن يشكل صعوبة كبيرة عندما تكون في طور إعادة الاندماج في المجتمع.

ولا يقصد بأي من ذلك الانتقاص من انتشار الاتجار بالبشر والعنف الجنساني ضد المرأة. وفي غرب أفريقيا، ييسر بعض شركائنا المحليين الحوارات والتدريب وحلقات العمل باستخدام التثقيف في مجال بناء السلام وأساليب العدالة التصالحية لإشراك الأفراد الذين تورطوا في جماعات إرهابية. وفي أعقاب تمرد بوكو حرام العنيف، برز الوعي بالصدمات النفسية ودعم القدرة على الصمود في طليعة تلك الجهود. وتوفر المنظمات التدريب للمستشارين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني باعتبارهم أول المستجيبين لضحايا التمرد.

وخلال حلقات عمل الصدمات والقدرة على الصمود، يهيئ المدربون مساحة آمنة تفضي إلى تسهيل حوارات مفتوحة ومعالجة مواضيع مثل الغضب والنزاع والسلطة كما يَخْبُره الأفراد. ويُمكِّن ذلك النهج المدربين من معالجة الطبيعة الجنسانية للصدمات النفسية والعنف الجنسي والجنساني. ويمكن للأفراد التعامل مع تجاربهم المعيشية، مع مراعاة عوامل الهوية المتقاطعة مثل الجنس والعمر والميل الجنسي. ومن أجل معالجة الشواغل المتعلقة بالسلامة، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، تستخدم عيادات الاستماع والمشورة المتنقلة لإتاحة مساحات مرنة وآمنة وخاصة يمكن للنساء فيها معالجة صدماتهن.

ثانيا، من المعروف منذ زمن بعيد أن الجهود الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب تقيد وتقلص عن قصد أو عن غير قصد الحيز المدني وحقوق الإنسان وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. وعلى الرغم من أن الآثار محسوسة على نطاق واسع عبر مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، فإن اختلال توازن القوى والموارد يعني أنه يمكن أن يكون لسوء تطبيق تدابير مكافحة تمويل الإرهاب تأثير غير متناسب على المجتمعات المهمشة. وغالبا ما يكون للمنظمات التي تقودها النساء والتي تركز عليهن خصائص وسير تجعلها عرضة لتجربة عواقب مكافحة تمويل الإرهاب بشكل أكثر كثافة. فعلى سبيل المثال، قد تشهد المنظمات التي تتحدى المعايير الجنسانية السائدة تعطيل عملها تحت رعاية قوانين مكافحة غسل الأموال والالتزامات المتصلة بمكافحة تمويل الإرهاب. وقد تكافح المنظمات الأصغر حجما وتلك التي تتمتع بمرونة مالية أقل للوفاء بمعايير الامتثال المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب وقوانين مكافحة غسل الأموال، خاصة عندما تكون التدابير شاقة ومقيدة بشكل لا مبرر له. وتلقى النتائج الجنسانية ونتائج حقوق الإنسان المترتبة من التدابير المتصلة بمكافحة تمويل الإرهاب اهتماما متزايدا، ولكن يلزم عمل المزيد لضمان فهم النتائج الجنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان المتأتية من تدابير مكافحة تمويل الإرهاب فهما سليما ومعالجتها من السياسات إلى الممارسة. ويشمل ذلك كفالة ألا تعيق الجهود المتعلقة بقوانين مكافحة الرقابة ومكافحة تمويل الإرهاب الشمول المالي، وهو أمر مهم بشكل خاص بالنسبة للمرأة، لأنه يرتبط باستقلالها المالي وتمكينها الاقتصادي، مما يمكن أن يزيد بدوره من قدرتها على الصمود في مواجهة التطرف العنيف.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن هذه ليست سوى أمثلة قليلة على أهمية النهج المراعية للمنظور الجنساني والقائمة على الحقوق لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب. إن إيلاء الأولوية للأفراد وتجاربهم أمر ضروري لمكافحة التطرف العنيف بنجاح ولجهود مكافحة الإرهاب. وإذ نواصل توسيع الأطر المعيارية والموارد في ذلك الصدد، من الأهمية بمكان التركيز على تنفيذها ومواءمتها مع القانون الدولي. ومن أجل تحقيق مكاسب في مجال السلام المستدام وحقوق الإنسان، يجب أن تكون جهودنا مصممة بالشراكة مع أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين من البلدان أو المناطق المعنية وأن تنفذ بالشراكة معهم.

أشكر أعضاء المجلس مرة أخرى على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لهم بشأن أهمية الجهود المراعية للمنظور الجنساني لمكافحة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب والحاجة إلى بذل تلك الجهود مع الجهات الفاعلة المحلية في المجتمع المدني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة براكسل على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة ويشيونغ

تشن على الجهود المتضافرة لمختلف كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي ساعدت في إعداد التقرير السادس عشر للأمين العام (S/2023/76) عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين ونطاق جهود الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء لمواجهة التهديد، الذي أسهم في إحاطة اليوم. كما أشكر السيدة براكسل على ملاحظاتها المستنيرة والمتأنية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهودنا لمكافحة الإرهاب.

لقد استخلص وفد بلدي ثلاث نقاط رئيسية من تقرير الأمين العام. أولا، يسلط التقرير الضوء على أن تنظيم داعش يواصل الاستفادة من النزاعات والفساد وعدم المساواة لاجتذاب أتباعه وتنظيم هجماته الإرهابية. ثانيا، إنه يسلم كذلك بأن الاستجابات الأمنية وحدها ليست كافية. وثالثا، يوضح أنه يجب على المجتمع الدولي تعزيز قدرة الفئات السكانية الضعيفة على مواجهة الأيديولوجيات المضللة ورفض التطرف العنيف. إن حملة التعهد السنوية لتحقيق الاستقرار التي يقوم بها التحالف الدولي ضد داعش هي في رأي وفد بلدي مسار مهم بصفة خاصة للمجتمع الدولي لتمويل برامج الاستقرار التي يمكن أن تبني مجتمعات قادرة على الصمود في المناطق المحررة في العراق وسورية. وتعزز تلك الجهود قدرة تلك المجتمعات على إعادة دمج العائدين، الذين سيعملون بعد ذلك على المساعدة في هزيمة داعش.

كما نشكر الأمين العام على السرد الدقيق الوارد في التقرير للآثار المأساوية لما يسمى بخلافة داعش التي تشمل في المقام الأول حقيقة أن عشرات الآلاف من الرعايا الأجانب، ومعظمهم من النساء والأطفال، ما زالوا يقيمون في مخيمات النازحين. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات اليوم، فإن تلك المخيمات تشكل أزمة إنسانية وأزمة حقوق إنسان وأزمة أمنية. إن إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم المرتبطين بهم إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم، حسب الاقتضاء، أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة، وهي في رأينا الحل الأكثر ديمومة لضمان عدم عودة داعش إلى الظهور في شمال شرق سورية. ويسرنا أننا شهدنا زيادة في عمليات الإعادة إلى الوطن خلال الأشهر الستة الماضية، ونأمل أن تكون هذه إشارة إلى بذل جهود أكبر في المستقبل. والولايات المتحدة على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء على إعادة مواطنيها إلى أوطانهم.

ويظل يساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء التهديد الإرهابي المتزايد في جميع أنحاء أفريقيا، الذي أوجزه تقييم الأمين العام. ونشاطره قلقه إزاء تزايد العنف الإرهابي والمواجهات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في منطقة الساحل. ولذلك، تواصل الولايات المتحدة تقديم المساعدة الحاسمة لشركائها الأفارقة في مجال مكافحة الإرهاب بغية مساعدتهم على تعطيل وإضعاف الجماعات التابعة لداعش والقاعدة بطريقة تتسق مع القانون الدولي، وتشدد على أن إنفاذ القانون بكفاءة واستجابات الأجهزة الأمنية الأوسع نطاقا ضرورية لمنع الإرهاب ومكافحته.

ونتطلع إلى المشاركة في آذار/مارس مع مجموعة التركيز الأفريقية التابعة للتحالف الدولي ضد داعش حول سبل مواجهة تنظيم داعش وهزيمته في القارة. ونشاطر الأمين العام تقييمه لتنظيم داعش – خراسان. ولا تزال تلك الجماعة تشكل تهديدا إرهابيا كبيرا في وسط وجنوب آسيا. وهي لا تزال تحمل طموحات وتبني قدرات للقيام بعمليات خارجية. ومن الأهمية بمكان أن يحرم المجتمع الدولي من الملاذ الآمن تنظيم داعش – خراسان وتنظيم القاعدة والجماعات التابعة له في أفغانستان.

وأخيرا، نواصل الضغط على طالبان للتقيد بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب. كما نشعر بقلق بالغ إزاء مراسيم طالبان التي تقيد عمل النساء والفتيات في المنظمات غير الحكومية والذهاب إلى المدارس. إنهم يعرضون للخطر حياة الملايين من الأفغان الأبرياء بينما تعاني أفغانستان من أحد أبرد فصول الشتاء وتكافح مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب الأفغاني في رفض تلك المراسيم. ونحن على استعداد للمساعدة في صياغة استجابة دولية موحدة تجسد التزاما جماعيا بحقوق النساء والفتيات الأفغانيات وتوفر الوصول الآمن إلى المعونة الحيوية. وأكرر شكري على عقد جلسة اليوم وعلى ملاحظات مقدمي الإحاطات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد فورونكوف والسيد تشن والسيدة براكسل على إحاطاتهم. وأود أن أثير نقطتين.

أولا، إن التهديد الإرهابي متواصل، مما يعني أننا يجب أن نكون أكثر يقظة من أي وقت مضى. فتنظيم داعش لا يزال يشكل تهديدا أساسيا. وفي بلاد الشام، تبقى جهودنا ضرورية، كما يتضح من هدف تنظيم داعش في تجنيد الشباب ومحاولاته لإطلاق سراح السجناء. ولا تزال جهود التحالف الدولي ضد داعش، بالإضافة إلى جهود مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبها، ضرورية. ويجب أن تقترن عودة الأسر إلى مجتمعاتها الأصلية بحلول قوية موجهة نحو إعادة الإدماج بغية منع انتشار التهديد. وفي أفريقيا، ينتشر التهديد من منطقة الساحل باتجاه خليج غينيا. إن تطور الجماعات التابعة لداعش في وسط وشرق وجنوب أفريقيا مصدر قلق متزايد. وفي هذا الصدد، نواصل جهودنا بشكل حازم جنبا إلى جنب مع شركائنا الأفارقة داخل الائتلاف المعني بمنطقة الساحل وداخل التحالف الدولي ضد داعش.

وفي أفغانستان، يؤكد استيلاء طالبان على السلطة والهجمات المميتة الأخيرة مخاوفنا من أن تنظيم داعش قد يصبح جزءا لا يتجزأ من ذلك البلد في الأجل الطويل وأن تنظيم القاعدة قد يجد مرة أخرى ملاذا هناك. والتهديد الإرهابي هناك أكثر تعقيدا. فالإرهابيون ويستغلون النزاعات المجتمعية والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية للحصول على موطئ قدم. وهم يستفيدون من الجريمة والاتجار، بما في ذلك الأفعال التي تضر بالبيئة.

ثانيا، لمواصلة جهودنا، يجب أن نتكيف مع هذا التهديد. وأود أن أذكر ثلاثة مجالات للعمل في ذلك الصدد.

المجال الأول يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، الذي لا يزال يتطور. ويجب أن يستمر العمل الذي بدأ باتخاذ القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) من أجل ضمان تنفيذه ومتابعته بالكامل. ويجب أن نأخذ في الحسبان جميع مصادر التمويل، بما في ذلك التمويل البديل والابتكاري.

ويتعلق مجال العمل الثاني بمنع استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية. وقد أحرزنا بعض أوجه التقدم. واتخذت فرنسا ونيوزيلندا إجراءات من خلال إطلاق نداء كرايستشرش. ونرحب بتزايد النظر في تلك المسائل في عمل لجنة مكافحة الإرهاب ونأمل أن يتسنى الحفاظ على الزخم.

ثالثا وأخيرا، يجب أن نتخذ إجراءات لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف من خلال تنفيذ استجابة عالمية. وينبغي ألا تقتصر تلك الاستجابة على القطاع العسكري، بل ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أيضا الأبعاد المدنية للمشكلة. ويجب أن تحترم تلك الاستجابة حقوق الإنسان والقانون الدولي. إن الجهات الفاعلة مثل مجموعة فاغنر، التي تدعي أنها تكافح الإرهاب بينما ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، غير فعالة ولا تحقق الأثر المرجو. ويمكننا أن نرى ذلك بوضوح في البلدان التي تتواجد فيها تلك الجهات.

وللأمم المتحدة دور مركزي في تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وستواصل فرنسا دعم جميع الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، والمدير التنفيذي بالنيابة تشن، والسيدة براكسل، مديرة العلاقات المتعددة الأطراف في المركز العالمي للأمن التعاوني، على إحاطاتهم.

يؤكد تقرير الأمين العام (انظر S/2023/76) التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف باسم تنظيم داعش، والجماعات التابعة له، على السلام والأمن الدوليين. والتوسع الجغرافي للجماعة في عملياتها، والهجمات المتزايدة في أفريقيا وآسيا الوسطى، هي تذكير بأن الإرهاب ظاهرة عالمية لا يوجد بلد محصن ضدها. ويستغل تنظيم داعش مناطق النزاع والقضايا الاجتماعية والاقتصادية مثل البطالة والتمييز وعدم المساواة وغياب سيادة القانون في مفاقمة المظالم وتعزيز التطرف العنيف. وهذا ما يفسر وجوده على

نطاق أوسع في الدول التي تكون فيها تلك الأنواع من أوجه الضعف أكثر وضوحا.

وقد أبرز تقرير الأمين العام مرة أخرى الظروف المثيرة للقلق فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم في معسكرات الاعتقال. ويؤيد وفد بلدي الجهود التي تبذلها مختلف المنظمات لتلبية الاحتياجات الإنسانية والأمنية لأولئك السكان، ولا سيما نسائهم وأطفالهم. ويجب أن نكافح الإرهاب باستراتيجية شاملة تشمل، بالإضافة إلى جدول الأعمال الأمني، نهجا وقائيا في عمليات الحوار؛ ونظرة إنمائية تركز على اقتراح حلول للعوامل التي تشكل أرضا خصبة لتغذية نزعة التطرف في تلك الشريحة من المجتمع؛ وإنشاء آليات على جميع المستويات لضمان عدم إفلات المسؤولين عن الأعمال الإرهابية من العقاب.

وكما أبرز تقرير الأمين العام، فإن الكثير من مصارد تمويل تنظيم داعش يأتي منمشاركته في أنشطة إجرامية مرتبطة بالجريمة المنظمة، مثل الابتزاز والاختطاف والسيطرة على الطرق التجارية لغرض الاتجار بالأسلحة والمخدرات والأشخاص. ولذلك، من الضروري تعزيز الآليات الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب، مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التي ندعم عملها.

إن استخدام الوسائل التكنولوجية لنشر خطاب التطرف العنيف واستخدام المنظومات الجوية بدون طيار من قبل الجماعات الإرهابية تحديات جديدة تواجه المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن إعلان دلهي بشأن مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية، الذي اعتمدته لجنة مكافحة الإرهاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، هو مثال على كيفية استجابة مجلس الأمن للطبيعة المتغيرة للإرهاب. ولذلك، فإننا نؤيد عمل منظومة الأمم المتحدة في ذلك المجال ونعترف بالجهود التي تبذل لتحسين الاتساق والتنسيق بين وكالات المنظمة وهيئاتها المكلفة بمكافحة هذه الظاهرة المتعددة الأبعاد.

وفي الختام، تدين إكوادور إدانة كاملة وقاطعة كل أعمال الإرهاب بجميع أشكالها ومظاهرها، بغض النظر عن الغرض منها أو مرتكبيها. وبالتالي، وتماشيا مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، تؤكد إكوادور من جديد التزامها بمكافحة هذه الآفة.

السيدة تشاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. كما أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، والمدير التنفيذي بالنيابة تشن، والسيدة براكسل، ممثلة المركز العالمي للأمن التعاوني على إحاطاتهم.

إن الإرهاب يرقى أساسا إلى إنكار حقوق الإنسان وتدميرها، ولن تنجح مكافحة الإرهاب أبدا بإدامة ذلك الإنكار والدمار. ولا يزال صدى الملاحظة التي أدلى بها الأمين العام في عام ٢٠١٧ يتردد حتى اليوم. وينبغي أن نسترشد بها في جميع المناقشات والإجراءات المتعلقة بمسألة الإرهاب، داخل المجلس وخارجه. ويعاني الناس من مناطق عديدة حول العالم من آثار الأعمال الإرهابية، التي ندينها بشدة بجميع أشكالها ومظاهرها. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون ردنا هو الاستخدام العشوائي للقوة. فلكل تهديد إرهابي أسبابه الكامنة وتطوره الخاص لنزعة التطرف والعنف. وينبغي أن نقيم كل سياق ونحترم دائما القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، في جميع جهودنا.

يساور سويسرا القلق إزاء التطورات الأخيرة في أفريقيا ووسط آسيا، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2023/76)، ولا سيما في مناطق النزاع والمناطق المجاورة. ويزداد غموض الأوضاع التي كانت معقدة بالفعل مع ظهور جماعات متطرفة وعنيفة جديدة. ومع ذلك، فإن التهديد المستمر لتنظيم داعش هو تهديد عالمي ويمتد إلى ما هو أبعد من منطقة نشاطه. وسويسرا، على غرار العديد من البلدان الأخرى، تشعر بقلق بالغ إزاء ذلك. في الشهر الماضي، حُكم على رجل يدعي أن تصرفه نابع من ولائه لتنظيم داعش بالسجن لمدة ٢٠ عاما بعد طعن ضحية تم اختيارها عشوائيا. ولمواجهة هذه التحديات، يجب أن نضاعف جهودنا ونعتمد نهجا متباينا، نهجا يأخذ في الاعتبار العمر والجنس، من أجل منع ومكافحة نزعة التطرف والتطرف العنيف بجميع أشكالهما. ويجب أن يظل التنفيذ الكامل والمتوازن للاستراتيجية

العالمية لمكافحة الإرهاب أولوية إذا أردنا أن نعالج الأسباب الجذرية للإرهاب وأن نكفل أن يقوم التزامنا على سيادة القانون. ويجب أن يتمكن المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان، وهم شركاء أساسيون في تلك المهمة، من العمل في بيئة آمنة ومحترمة.

أخيرا، لاحظنا أن التقرير سلط الضوء على الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الجديدة من جانب تنظيم داعش. وبإعلان دلهي، أصبح لدى لجنة مكافحة الإرهاب أساس متين لمواصلة النظر في هذه المسألة. ومع ذلك، لا يمكننا أن نركز فقط على التهديدات المحتملة التي تشكلها التكنولوجيات الجديدة، بالنظر إلى أنها توفر أيضا فرصا اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة، يمكننا الاستفادة منها لمنع الإرهاب ومكافحته. وفي ذلك الصدد، من المهم مواصلة حوار شامل للجميع مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، يجب أن نسعى إلى الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة بطرق تتفق مع القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

يختتم الأمين العام تقريره بالقول إن الاستجابات الأمنية وحدها لا تكفي. ويجب أن تكون مصحوبة بجهود تهدف إلى منع انضمام مجندين جدد إلى صفوف تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى. وتؤيد سويسرا ذلك الاستنتاج. إن الحرب ضد الإرهاب وبالتالي ضد التهديد الذي يشكله تنظيم داعش لن تنجح إلا إذا تعاملنا مع الوضع ككل من خلال النظر في جميع العوامل التي تؤدي إلى نزعة التطرف والعنف. ولا يمكننا أن ننجح إلا إذا امتثلنا لسيادة القانون.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأن أشكر وفد مالطة على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية.

نحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2023/76)، ونشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة ويشيونغ تشن، وكذلك السيدة فرانزيسكا براكسل، مديرة العلاقات المتعددة الأطراف في المركز العالمي للأمن التعاوني، على وجهات نظرهم المفيدة بشأن هذا الموضوع.

مما يؤسف له أن تقرير الأمين العام يؤكد مخاوفنا إزاء التهديد المتزايد للسلام والأمن الدوليين من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش والجماعات التابعة له، كما شهدنا في النصف الثاني من العام، عندما انتشر عبر مناطق النزاع وإلى جيرانها، على الرغم من المحاولات الوطنية والعالمية للسيطرة عليه. والحقيقة الكئيبة الأخرى التي تواجهنا، كما يحذر التقرير، هي تلاقي التهديدات العالمية، ولا سيما العلاقة المعقدة والمتشابكة بين النزاع المسلح والهجمات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويجب ألا يسمح لتلك الحقيقة بأن تستشري، لأنها تزيد من تفاقم حالة مزرية بالفعل بالنسبة للبشرية.

لذلك، نحن قلقون جدا بشأن انتشار وتواتر الهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم داعش والمنتسبون له في جميع أنحاء القارة الأفريقية، مع عواقبها المدمرة. نحن قلقون جدا إزاء حقيقة أن الجماعات التابعة لتنظيمات داعش والقاعدة والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل قد كثفت أنشطتها العنيفة منذ تعيين زعيمها الجديد، أبا الصحراوي، في أيار/مايو ٢٠٢٢، واستمرت في الاستفادة من التوترات الطائفية والاجتماعية لتعزيز جدول أعمالها. وقد تدهورت الحالة في منطقة الساحل على وجه الخصوص إلى درجة أن العديد من البلدان تتحارب مع الجماعات الإرهابية التي تقاتل في بعض الحالات القوات الحكومية وكذلك بعضها البعض من أجل السيادة الإقليمية والسيطرة على الموارد. وتهدد الحالة المقلقة السلام والاستقرار والأمن في جميع أنحاء القارة. وكما لاحظت نائبة الممثل الخاص للأمين العام جيوفاني بيها، ممثلة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في إحاطتها أمام المجلس مؤخرا (انظر S/PV.9238)، فإن الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات المسلحة والمتطرفون العنيفون والشبكات الإجرامية أسفرت عن إغلاق أكثر من ١٠ ٠٠٠ مدرسة، مما كان له تأثير على حياة ملايين الأطفال، فضلا عن ما يقرب من ٧ ٠٠٠ مركزا صحيا. وكما قالت،

”إنما تظل منطقة الساحل الوسطى تواجه تحديات متعددة الأبعاد ومستويات غير مسبوقة من التحديات الأمنية والإنسانية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ازدادت تفاقما بسبب تأثير تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، الذي تفاقم بسبب النزاع في أوكرانيا.“ (S/PV.9238، صفحة ٢).

وفي الأسابيع الأخيرة، أجبرت الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية ضد السكان الأبرياء في بوركينا فاسو الآلاف على الفرار إلى البلدان المجاورة، بما فيها غانا. ويعكس نزوح إخواننا وأخواتنا من البلدان المجاورة الطابع الهش للحالة في منطقة الساحل والتحديات الهائلة التي نواجهها بشكل جماعي في مساعدتهم على تطوير القدرة على الصمود من خلال تدابير تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتعافي. ونعتقد أنه ينبغي ألا نسمح لبضعة عناصر ساخطة في مجتمعاتنا بأن تعرض حياة الكثيرين للخطر. ومن خلال تعزيز التضامن الدولي، يجب أن نبرهن على أن لدينا الأعداد والموارد اللازمة لمواجهة تلك الآفة السلبية بفعالية.

إن أعمال الإرهاب صفعة على وجه البشرية جمعاء. فهي لا تشكل هجوما على أرواح الأبرياء واقتصاداتنا وهياكلنا الأساسية فحسب، بل إنها ترمز أيضا إلى اعتداء كامل على مثلنا المشتركة وكرامة كل شخص. ولا يُستثنى أي بلد من ذلك. وتؤمن غانا إيمانا راسخا بأن منع الإرهاب ومكافحته يتطلبان تعبئة عالمية معززة ونهجا متعدد الأبعاد. وفي ذلك السياق، أود أن أبرز النقاط الأربع التالية.

أولا، تشدد غانا على أهمية الاتفاق على تعريف عالمي لجريمة الإرهاب. وينبغي أن يستند هذا التعريف إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأن يتجنب إثارة أي لبس. وفي السياق الحالي للمكافحة العالمية للإرهاب، يشكل عدم وجود تعريف عالمي مناسب تحديا ويخضع المسألة لمآرب وأغراض وتحيزات مختلفة.

ثانيا، في ضوء الانتشار الكبير للإرهاب في القارة الأفريقية، تتطلب الحالة تنسيق قدرات بلدان المنطقة وتعزيزها على أساس مبدأ الملكية. ونقدر مشاركاتنا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ونشجع تعاونها ودعمها المستمرين. بيد أن العديد من البلدان الأفريقية لا تزال بحاجة إلى الدعم الفني لبناء قدراتها، لا سيما في مجال التكنولوجيا الجديدة والناشئة. ونتيجة لذلك، ندعو إلى زيادة التمويل لتحسين قدرة البلدان في معركتنا المشتركة التي نخوضها ضد الإرهاب.

ثالثا، على الصعيد القاري، تبذل غانا كل جهد ممكن لتحسين تنسيقها وتعاونها مع البلدان في إطار الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب. فمن الأولويات الهامة بالنسبة لغانا تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة وعمليات مكافحة التمرد الجارية التي تقوم بها المنظمات الإقليمية على أساس أطر معيارية، مثل سياسات مكافحة الإرهاب للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلى الصعيد الإقليمي، أقامت غانا تعاونا قويا مع بلدان الجوار في المجالات الرئيسية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وقد تحقق ذلك في المقام الأول من خلال تشاطر المعلومات والاستخبارات في نطاق مبادرة أكرا. وبصفتها إحدى الدول الرائدة في مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا، ستواصل غانا النهوض بالمبادرة الرامية إلى تقديم إسهامات كبيرة لتحقيق استقرار المنطقة وأمنها، بما في ذلك من خلال تأمين حدودنا المشتركة وإجراء مناورات مشتركة كجزء من سياستنا لمكافحة الإرهاب.

رابعا، تركز غانا بقوة على أهمية الوقاية بوصفها هدفا رئيسيا ينبغي السعي إلى تحقيقه في مكافحة الإرهاب. وتؤمن غانا إيمانا راسخا بأن زيادة الاستثمارات في التصدي للأسس الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للإرهاب أمر ضروري لمنع الإرهاب ومكافحته بفعالية. ولا يقل عن ذلك أهمية وضع نهج سياسي متسق يقوم على المنع. ونشجع على اعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره من خلال إشراك القطاع الخاص وجماعات المجتمع المدني في إيجاد حل للدوافع الأساسية ونعتقد أن ذلك يمكن أن يساعد في الحد من تعرض الشباب للتطرف عن طريق إتاحة المزيد من الفرص لهم. ومن المهم أيضا اعتماد نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في مكافحة الإرهاب، على نحو ما أكد أيضا أحد مقدمي الإحاطات اليوم.

وفي الختام، تشكر غانا المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب على دعمهم في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا للدعم الذي تلقيناه من الحلفاء في منطقتنا خلال جهودنا لمواجهة الإرهابيين والمتطرفين العنيفين بشكل مباشر. بيد أن المجلس لم يرق لمستوى الوفاء الكامل بمسؤوليته في هذا المجال بنفس الطريقة التي استجاب بها للأخطار التقليدية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نرحب أيما ترحيب بمؤتمر القمة المقبل لمكتب مكافحة الإرهاب الذي سيعقد في أبوجا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، والذي سيجري خلاله النظر بتعمق في مسألة دعم عمليات مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وستواصل غانا المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على جميع المستويات، وستسهم إسهاما بناء في دفع الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب، بما في ذلك من خلال عمل المجلس والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والسيد تشن والسيدة براكسل على إحاطاتهم المفيدة جدا. ونعرب عن امتناننا لكل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود في مكافحة الإرهاب.

تلقت الحملة الإرهابية لداعش، في العام الماضي، ضربة قاسية بمقتل اثنين من قادتها، ولكن على الرغم من ذلك، لا يزال التهديد الذي يشكله داعش والمنتسبون له ينمو ويتطور، على نحو ما سمعنا اليوم. ولا يزال تنظيم داعش الأم في سورية والعراق يشكل خطرا كبيرا. من الضروري أن نحافظ على عزمنا، بما في ذلك من خلال التحالف الدولي ضد داعش. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بدعم ذلك. ففي عام ٢٠٢٢، ولأول مرة في تاريخ داعش، كانت غالبية هجماته تشن خارج منطقة تركيزه الأساسي في سورية والعراق. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية، بصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، عن استخدام جميع الأدوات والوسائل القانونية المتاحة لنا لمواجهة ذلك التهديد.

وفي أفغانستان، يواصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان إظهار أن لديه القدرة على تنفيذ هجمات كبرى داخل ذلك البلد واستخدامه كقاعدة لتشجيع شن هجمات في الخارج. ويجب أن يواصل مجلس الأمن مطالبة الطالبان بألا تسمح بأن تكون أراضي أفغانستان مأوى للجماعات الإرهابية. كما نشعر بقلق عميق إزاء انتشار تهديد داعش من خلال المنتسبين له في جميع أنحاء أفريقيا. فعدم الاستقرار والمجاعة والأزمات المرتبطة بالمناخ تفضي لظروف تستغلها الجماعات الإرهابية. ويجب أن نتكاتف مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها وراء اتباع نهج شامل يعالج الدوافع التي تفضي لتلك الظروف. وتشكل الخطة الجديدة للسلام التي وضعها الأمين العام فرصة لحفز القيام بذلك العمل. كما يجب أن نستخدم نظم جزاءات الأمم المتحدة بصرامة لمنع انتشار الأسلحة في يد الجماعات الإرهابية وتضييق الخناق على إمكانية حصولها على التمويل.

وثمة نقطة هامة أخرى ينبغي الإشارة إليها في كل هذا، وهي أن تقرير الأمين العام (S/2023/76) واضح من حيث أن وجود جماعات مسلحة غير تابعة للدول هو عامل مزعزع للاستقرار. فمجموعات مثل مجموعة فاغنر ليست هي الحل. وعلى نحو ما يشير الأمين العام أيضا في تقريره، علينا كفالة شمول جميع جهود مكافحة الإرهاب لمشاركة المجتمع المدني ومراعاتها للفوارق بين الجنسين واستنادها إلى حقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أشدد على التزام المملكة المتحدة بالعمل معا، بما في ذلك في المجلس، لمواصلة الكفاح العالمي ضد جميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئ مالطة على مبادرتها بعقد مناقشة اليوم بشأن التهديد الذي لا يزال الإرهاب يشكله على السلم والأمن الدوليين. وأشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، والمدير التنفيذي بالنيابة تشن، والسيدة براكسل على إحاطاتهم المستنيرة.

في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر من العام الماضي، ارتكب أكثر من ١ ٠٠٠ هجوم إرهابي في أفريقيا، مما أسفر

عن مقتل ٨١٦ ٧ شخصا وإصابة ٧٧٢ ١ آخرين. ووفقا للبيانات التي قدمها المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، كان لكل منطقة من مناطق القارة الخمس نصيبها من الخسائر بين المدنيين وقوات الأمن والمسؤولين. ومما يثير القلق بشكل خاص قدرة داعش على تعبئة موارد هائلة، مما يمكن من الحصول على مخزونات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تؤجج عدم الاستقرار والعنف في القارة الأفريقية، وخاصة في منطقة الساحل؛ وحوض بحيرة تشاد، بما في ذلك منطقة البحيرات الكبرى؛ والجنوب الأفريقي.

ويشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/76) إلى العلاقة بين الأمن الهيكلي والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه بعض البلدان، لا سيما في أفريقيا، والزيادة الخطيرة في أنشطة داعش. وفي هذا الصدد، تتطلب التحديات العديدة التي تشكلها الحركات الإرهابية على السلم والأمن الدوليين التحلي دائما باليقظة والتعاون بشكل مثالي من أجل تعزيز قدرات الدول الهشة، ولا سيما فيما يتعلق بإتقان أوجه تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي يستخدمها داعش بخبرة هائلة لتوسيع نطاق أنشطته الإجرامية. هذا في الواقع مطلب أساسي، حيث إن الجماعات الإرهابية تواصل تثبيت أقدامها في مناطق تكون فيها سلطة الدول وقدرتها غير كافية أو معدومة. ومجلس الأمن هو المكان الذي نؤكد فيه من جديد الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في إعلان دلهي والحاجة إلى تنفيذ توصياته ذات الصلة.

إن الشبكات الإرهابية تتغير باستمرار ومن الواضح أنها قادرة على الصمود، على الرغم من حشد المجتمع الدولي. وتشتد التهديدات الإرهابية وتنتشر في جميع المناطق. وتتعرض الحكومات بشكل متزايد لضغوط من السكان الذين ضاقوا ذرعا بتنامي انعدام الأمن، خاصة وأن التدابير السياسية والاقتصادية المعتمدة تبدو وأنها لا ترقى لمستوى الإلحاح والعزم الثابت اللازمين لمكافحة هذه الآفة. إنها حرب تضع القدرات المحدودة للدول على المحك وتزعزع استقرار مناطق بأكملها. فذلك التهديد عبر الوطني هائل ولا يمكن لأي حكومة أو منظمة أن تحاربه بمفردها. والقيام بعمل متضافر على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية أمر بالغ الأهمية.

والقادة الأفارقة يفهمون ذلك. ففي ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٢، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذين اجتمعوا في مالابو، إعلانا مهما جددوا فيه التأكيد على التزامهم بمكافحة جميع أشكال ومظاهر الإرهاب والعنف المتطرف في القارة. كما عززوا العديد من المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومبادرة أكرا.

وقبل كل شيء، يجب أن نضمن ألا يؤدي الاستقطاب الحالي في العالم إلى إضعاف تعددية الأطراف، الأمر الذي يمكن أن تستفيد منه الجماعات الإرهابية الخطيرة ومن ينتسبون إليها. وفوق ذلك كله، يجب أن نؤكد ضرورة اتباع نهج كلي يأخذ في الاعتبار تماما الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة التي تجعل العديد من الشباب المحبطين أهدافا سهلة للتطرف والتجنيد في المنظمات الإرهابية.

وفي مواجهة هذه الآفة، يجب أن نتفق على عدد من المبادئ الأساسية، بما في ذلك، عدم التسامح إطلاقا مع جميع أشكال ومظاهر الإرهاب والعنف المتطرف؛ والتقيد الصارم بالقانون الدولي في ما نتخذه من إجراءات واحترام سيادة القانون والصكوك والبروتوكولات الدولية ذات الصلة؛ وحماية إجراءاتنا من أي شكل من أشكال التسييس من خلال الحياد الذي لا تشوبه شائبة.

ويجب علينا مواصلة تعاوننا وتعزيزه من خلال تبادل المعلومات وتدريب أفراد الأمن والاستخبارات، وعند الاقتضاء، دعم العمليات الرامية إلى إضعاف الجماعات الإرهابية، لا سيما على طول الحدود المشتركة، حيث تكون قدرة الدولة وسلطتها محدودتين في كثير من الأحيان.

وفي القارة الأفريقية، تشكل مبادرة أكرا، التي تسعى إلى توفير استجابة متسقة تجمع بين النهج العسكري والتدخلات الطويلة الأجل لمعالجة أوجه القصور في الحوكمة، مرجعا في هذا الصدد. ويجب أن نكيف استجابتنا بطريقة متسقة لأن الاستجابات المجزأة تغذي مصالح الجماعات الإرهابية التي تستغل أوجه القصور الهيكلية لزرع بذور العنف. وتشمل أوجه القصور تلك الأزمات الصحية التي تزداد تعقيدا

على نحو مطرد بسبب آثار تغير المناخ، المرتبطة بارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة المتأصلة في الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتكررة.

ولذلك، فإن عملنا الجماعي لمكافحة الإرهاب يتطلب نهجا شاملا وتدابير مناسبة للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلدان المتضررة، بما في ذلك لمعالجة مسألة تعليم الشباب وتدريبهم؛ وتعزيز سلطة الدولة، لا سيما في الدول الهشة؛ وتحسين الظروف المعيشية، لا سيما للفئات السكانية المحرومة.

وبالمثل، يجب أن نجفف منابع تمويل الشبكات الإرهابية من خلال توطيد الشراكات في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالمعاملات النقدية عبر الإنترنت والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والاختطاف طلبا للفدية.

ويجب على الأمم المتحدة مضاعفة جهودها وزيادة وسائل عملها وأن تدعم بجرأة مبادرات وعمليات دعم السلام، ولا سيما المبادرات الأفريقية. ويجب توحيد جبهة مكافحة الإرهاب ويجب على الجميع في كل مكان الالتزام الكامل.

وتعتقد غابون أن جهود المجتمع الدولي يجب أن تعتمد على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الأكثر دراية بالديناميات على أرض الواقع. ولكنها لن تعمل بفاعلية إلا إذا توفرت لها قدرات حقيقية. ولذلك، فإن علينا أن نوفر لتلك المنظمات الأدوات اللازمة لتعزيز قدرتها على الصمود.

في الختام، أود أن أشدد على الطابع البالغ الأهمية لمكافحة للإرهاب بوصفها ضرورة مطلقة لتحقيق السلام لدولنا وأمنها وتنميتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر تصميما على اتخاذ تدابير عاجلة تتناسب مع التهديد، في سياق حوكمة أوسع نطاقا تشمل جميع قطاعات المجتمع، بغية حرمان الإرهابيين من الدعاية الأيديولوجية التي يستخدمونها لتغذية نزعة التطرف وللتلاعب بالمجتمعات المحلية الضعيفة.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، السيد فلاديمير فورونكوف، والمدير التنفيذي بالنيابة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد ويشيونغ تشن، ومديرة العلاقات المتعددة الأطراف في المركز العالمي للأمن التعاوني، السيدة فرانزيسكا براكسل، على إحاطاتهم الشاملة. وتعرب موزامبيق عن دعمها الكامل لعملهم.

إن الإرهاب شر عالمي ودحره مسؤولية عالمية. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد ضحاياه الذين تفوق أعدادهم الحصر. إنه ظاهرة يمكن اعتبارها نتيجة ناجمة عن قصور الأمن الجماعي. ومكافحة الإرهاب مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول المحبة للسلام. ولذلك، فإن موزامبيق يساورها بالغ القلق إزاء المعلومات المثيرة للقلق في تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة S/2023/76. فعلى الرغم من الجهود المبذولة للحد من القدرات المالية لتنظيم داعش وما تكبده التنظيم من خسائر في قادته، لا تزال هذه المجموعة تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

وتثير زيادة استخدام الجماعات الإرهابية للتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك المنظومات الجوية غير المأهولة والعملات المشفرة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات مثل شبكة الإنترنت ومنصات وسائط التواصل الاجتماعي، قلقا هائلا وتتطلب استجابات منسقة وقوية تتضمن استراتيجيات لمكافحتها.

وتؤمن موزامبيق إيمانا راسخا بتعددية الأطراف والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولذلك، نشيد بالأمين العام لدعوته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء في هذا الجهاز، على وجه الخصوص، إلى مواصلة إعطاء الأولوية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بموجب قرار الجمعية العامة ٧٥/٢٩١ ونرى أن الاستراتيجية أداة شاملة تحت تصرف منظمتنا لمواجهة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه وغيرها من الجماعات الإرهابية المماثلة.

وتحتاج أضعف الدول الأعضاء إلى الدعم في مكافحة تلك الآفة من خلال مجموعة من الإجراءات، بما في ذلك وضع استجابات مناسبة لمعالجة الحالة المحفوفة بالمخاطر.

ويتملكنا الحزن حيال الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها عناصر تنظيم داعش والجماعات المنتسبة له في المناطق التي ينشطون فيها وآثارها المدمرة وغير المتناسبة على النساء والأطفال، على وجه الخصوص. وإنه لأمر صادم أيضا أن الأطفال ما زالوا يعانون من آثار الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب، سواء في مناطق النزاع أو في حالات ما بعد النزاع. ومما لا يقل فظاعة عن ذلك أن هذه الفئات الضعيفة لا تزال تتحمل عواقب فظائع مثل الاختطاف والعنف الجنسي.

وبينما يكثف العالم مكافحة الإرهاب وكل ما يمثله، تشكل القارة الأفريقية على نحو متزايد أرضا خصبة لمختلف الجماعات الإرهابية. وقد وسعت منظمات إرهابية مثل داعش وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام وحركة الشباب عملياتها بشكل كبير لتشمل مناطق القارة الخمس، الأمر الذي يترتب عليه موجة غير مسبوقة من الدمار والموت والأزمات الإنسانية.

وقد أدى التدفق الهائل للإرهابيين والمتطرفين من أجزاء أخرى من العالم إلى تصاعد الاضطرابات في منطقة الساحل وشمال أفريقيا ووسطها وشرقها، فضلا عن حوض بحيرة تشاد والجنوب الأفريقي. ولذلك، لا يمكننا أن نختتم بياننا دون التأكيد مجددا على الحاجة الملحة إلى عكس مسار الاتجاه المستشري الحالي المتمثل في إضفاء طابع أفريقي على الإرهاب، الذي نشهد نتائجه في جميع أنحاء القارة الأفريقية في ظل التهديدات الإرهابية المتزايدة، التي يجب القضاء عليها من خلال الجهود المتضافرةللمجتمع الدولي.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة تشن على إحاطتيهما القيمتين. كما أحطت علما بالإحاطة المفيدة التي قدمتها السيدة براكسل من المركز العالمي للأمن التعاوني.

في كانون الثاني/يناير وحده، أسفرت ١٠ هجمات شنها تنظيم داعش في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسورية عن مقتل ما يقدر بنحو ٥٠ شخصا وجرح المزيد. وهذا مثال صارخ على الحقيقة البسيطة، التي سلطت الضوء عليها العديد من البيانات التي أُدلي بها هنا اليوم، وهي أن المجتمع الدولي لم يتمكن من إيجاد إطار فعال للتصدي لتطور طبيعة الإرهاب. ولمكافحة ذلك التهديد، نحن بحاجة ماسة إلى استراتيجية مستكملة تجدد التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب ومنع ومكافحة الظاهرة الجديدة المتمثلة في استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا المتطورة باستمرار.

ويجب على المجتمع الدولي أن يقيم شراكات مستدامة مع أصحاب المصلحة المحليين. وبالعمل مع المنظمات الشعبية، فضلا عن الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية، يجب أن نعالج المظالم المحلية وأن نمنع الإرهابيين من استغلال هذه التحديات للدعاية والتجنيد لكي تكون استراتيجيتنا فعالة.

إن شبكات الدعاية الإرهابية مرنة جدا. فعلى الرغم من وفاة اثنين من قادة تنظيم داعش في العام الماضي، لا تزال الأذرع الإعلامية للتنظيم نشطة بشكل مثير للقلق. وفي أفغانستان، يتم نشر الدعاية العدمية لتنظيم داعش في ولاية خراسان باللغات المحلية والإقليمية من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المجندين المحتملين.

ويجب أن نتكيف ونتحلى بالمرونة في الاستجابة لهذا التهديد المتطور وأن نكفل وصول الرسائل البديلة إلى الناس قبل أن تصل إليهم هذه الدعاية. ويجب أن تُصمم تلك الرسائل على نحو يعالج الشواغل المحلية ويعزز قيم الأخوة الإنسانية، مثل التعايش السلمي والحوار بين الأديان والمساواة والتسامح. وينبغي أن نلتزم بهيكل شامل يعالج التطرف باعتباره نقيضا لتلك القيم. وبمناسبة اليوم الدولي للأخوة الإنسانية في الأسبوع الماضي، شدد الأمين العام على خطر التطرف الديني الذي يقوض السلام في كل مكان.

وبموازاة ذلك، يجب أن يُتاح للسكان المتضررين طريق لإعادة التأهيل لا مكان فيه للإرهابيين. ويجب أن تكون إمكانية الحصول

على التعليم والإدماج الاقتصادي والبيئة الآمنة والمستقرة في صميم ذلك النهج. والأهم من ذلك هو أن هذا النهج ينطبق بالتساوي على النساء والرجالوالفتيات والفتيان. إن ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في أدوار صنع القرار لوضع هذه النُهج هي أيضا جزء لا يتجزأ من نجاحها، على نحو ما أشارت إليه اليوم مقدمة الإحاطة باسم المجتمع المدني لدينا.

وترحب دولة الإمارات العربية المتحدة باعتراف الأمين العام بأن الأسباب الجذرية لتغذية نزعة التطرف من قبل داعش يجب أن تكون في صميم إجراءاتنا الجماعية لمكافحة التنظيم الإرهابي. ولذلك، نشجع على زيادة التركيز في تقارير الأمين العام على كيفية استغلال الإرهابيين لهذه الظروف لتوطيد سيطرتهم وتوسيع نطاقها.

وتشكل التكنولوجيات الجديدة والناشئة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية تهديدا ملحا للسلام والأمن الدوليين. ولا بد من تعاون الحكومات والقطاع الخاص بشكل وثيق لمكافحة أوج إساءة الاستخدام هذه. ويقدر بعض المحللين أن أكثر من ٢٠ جماعة مسلحة من غير الدول، بمن في ذلك الإرهابيون، قد حصلت بالفعل على طائرات بدون طيار، ويعتقد آخرون أن ما يصل إلى ٦٠ جماعة من هذه الجماعات تحوز طائرات مسيرة اليوم. ويبين هذا التناقض الحاجة إلى تعزيز جمع البيانات وتحليلها، فضلا عن الرصد الوثيق.

وتواصل داعش والجماعات الإرهابية الأخرى تعزيز ترسانتها من الطائرات المسيرة للمراقبة والاستطلاع وتصوير لقطات دعائية وتنفيذ الهجمات. فالإرهابيون قادرون على الحصول على طائرات مسيرة ومكوناتها، وهي متاحة بسهولة أكثر من أي وقت مضى. ويعزى ذلك أيضا إلى نقص الوعي بعلامات الإنذار من قبل سلطات الدول وتجار التجزئة الشرعيين على الإنترنت، الذين يجب مراقبة اتجارهم بهذه التكنولوجيا.

وأود أن أشدد على أنه يمكن التصدي لنشر الإرهابيين الطائرات المسيرة دون إعاقة الابتكار. وتوصي الإمارات العربية المتحدة بتعزيز التعاون الدولي، بناء على معايير تنظيمية شفافة، بين مؤسسات الدولة المعنية المسؤولة عن التجارة والجمارك والنقل ومراقبة الحدود وغيرها من المسائل ذات الصلة بالسياق المحدد للبلد. ويلعب القطاع الخاص دورا حيويا في تعزيز الاستخدام المشروع لتكنولوجيا الطائرات المسيرة مع استخدام تدابير العناية الواجبة الملائمة.

وفي العام الماضي، اتخذت لجنة مكافحة الإرهاب خطوة رئيسية باعتماد إعلان دلهي، الذي يوفر توجيهات غير ملزمة للأطراف المعنية بشأن كيفية مكافحة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة والناشئة. وتعتزم الإمارات العربية المتحدة، بوصفها الرئيس الحالي لتلك اللجنة، البناء على ذلك الإنجاز الهام.

وعلى الرغم من هزم تنظيم داعش في الميدان في العراق وسورية قبل أربع سنوات، لا يزال يشكل تهديدا كبيرا لنا جميعا. وإذا أردنا أن ننجح في معركتنا ضد التنظيم، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للإرهاب وأن نمنع بشكل فعال حصول الإرهابيين على التكنولوجيا المتقدمة. ولهذا السبب ركزت على ذلك الموضوع في بياني اليوم. إن التقاعس لم يعد خيارا. وتعتزم الإمارات العمل بشكل دؤوب مع جميع أعضاء المجلس لسد هذه الثغرات القائمة في هيكل مكافحة الإرهاب.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مالطة على عقد هذه الجلسة. وأشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، والمدير التنفيذي بالنيابة تشن، والسيدة فرانزيسكا براكسل، مديرة العلاقات المتعددة الأطراف في المركز العالمي للأمن التعاوني، على إحاطاتهم.

لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين على الرغم من خسائره المستمرة على مستوى القيادة. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2023/76)، لا تزال أنشطة تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه في الشرق الأوسط وأفريقيا مصدر قلق بالغ. وعلى وجه الخصوص، تشعر اليابان بالقلق إزاء نشاط تنظيم داعش في ولاية خراسان في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، نتفق مع الرأي القائل بأن من الأهمية بمكان اتخاذ خطوات فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في أفريقيا.

وفي إطار الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، تركز اليابان بشكل خاص على النقاط الثلاث التالية: أولا، معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف، وثانيا، بناء قدرات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وثالثا، تحسين قدرات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التصدي لتهديدات التكنولوجيات الناشئة.

أولا، يشكل الإرهاب تهديدا خطيرا لبقاء ضحاياه وسبل عيشهم وكرامتهم، لأنه يستهدف التحرر من الخوف، وهو أحد الركائز الأساسية للأمن البشري. ولكن، علاوة على ذلك، لن يتم القضاء على الإرهاب في مجتمع لا يُكفل فيه العنصران الآخران للأمن البشري، وهما التحرر من الفاقة والحق في العيش بكرامة. إن معالجة الأسباب الجذرية، مثل الفقر وعدم المساواة، عنصر أساسي في مكافحة الإرهاب.

ثانيا، إن بناء قدرات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أمر حاسم لمنع الإرهاب ومكافحته بفعالية. وقدمت اليابان المساعدة في مجال بناء القدرات من خلال وكالات الأمم المتحدة في مجالات مثل مراقبة الحدود، والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، والأمن البحري.

ثالثًا، يمكن للتطورات الحديثة للتكنولوجيات الناشئة أن تثري حياة الناس، ولكنها في الوقت نفسه تشكل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين. وشأننا شأن الممثلين الآخرين، نشيد بقيادة الهند على اعتمادها في الوقت المناسب إعلان دلهي في لجنة مكافحة الإرهاب في العام الماضي.

لقد أثبت الإرهابيون والمتطرفون العنيفون قدرتهم على استغلال الإنترنت للتجنيد ونشر الدعاية. والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين ضروري للتصدي بفعالية لذلك التهديد. بالإضافة إلى ذلك، من المهم اتخاذ تدابير مضادة ضد تمويل الإرهاب من خلال التكنولوجيات الناشئة، مثل الأصول المشفرة. وعلاوة على ذلك، ازداد خطر الهجمات الإرهابية، مع تحسن التكنولوجيا المتعلقة بأنظمة الطائرات غير المأهولة.

وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي للتصدي لخطر الإرهاب الذي تشكله التكنولوجيات الناشئة. وهذه الجهود جزء لا يتجزأ من الحفاظ على أساس النظام الدولي الحر والمنفتح والقائم على سيادة القانون. إن سيادة القانون مبدأ أساسي في مكافحة الإرهاب الفعالة، والتمسك بها أمر ضروري ليس لتوجيه عمليات مكافحة الإرهاب فحسب، ولكن أيضا لمعالجة أسبابه الجذرية من خلال المساعدة الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية.

واليابان مصممة على العمل باستمرار لتعزيز وتوطيد سيادة القانون بغية صون السلام والأمن الدوليين طوال فترة عضويتها في مجلس الأمن الممتدة لعامين.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير بالنيابة ويشيونغ تشن على إحاطتيهما. ونحن ممتنون حقا للأمم المتحدة على العمل الذي تقوم به في ذلك الصدد. كما أشكر السيدة براكسل، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. وعلاوة على ذلك، فإن ما استخلصناه من تقرير الأمين العام (S/2023/76) هو أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

وكما أشار كثيرون آخرون، لا يزال الإرهاب ينتشر في جميع أنحاء القارة الأفريقية، وخاصة منطقة الساحل، حيث تواصل الجماعات الإرهابية الانتشار وإلحاق الضرر بالمدنيين. ولمسنا أن مجموعات مثل مجموعة فاغنر ليست هي الحل. وكما سمعنا، على الرغم من جميع الإجراءات المتخذة ضد تنظيم داعش، تواصل الجماعة تجنيد أعضاء جدد، بمن في ذلك النساء. يواصل تنظيم داعش جمع الموارد من أجل تمويل أنشطته وأيديولوجيته الإرهابية، على غرار الجماعات الإرهابية الأخرى، مثل تنظيم القاعدة وحركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان. إنهم يستغلون التكنولوجيا الحديثة والاتصالات من أجل نشر الموت والدمار، وينبغي أن نفعل المزيد لمنع ذلك. ويتطلب منا التهديد المستمر الذي يمثله الإرهاب أن نعيد النظر في كفاحنا ضده وأن نحارب مصدره. وهذا يتطلب منا الاستثمار في التعليم والصحة والتنمية المستدامة وسيادة القانون، وإقامة مجتمعات يسودها العدل. وأفضل وسيلة دفاع لدينا ضد الإرهاب هي

تهيئة الظروف اللازمة لكي يعيش الناس بكرامة، مع حماية حقوقهم وحرياتهم. بهذه الطريقة سنصبح محصنين ضد آفة الإرهاب.

وفي غضون ذلك، يجب أن نكافح مظاهر الإرهاب بكل ما أوتينا من قوة، ولكن يجب أن نفعل ذلك بدون انتهاك القيم والمعايير التي نعتز بها، ونحن نسعى إلى حماية أنفسنا من الإرهاب. ولا بد أن نكفل المساءلة وأن نصمم سياسات تركز على الضحايا وتراعي الاعتبارات الجنسانية. ويجب أن يكون كفاحنا الجماعي ضد الإرهاب معركة عادلة، في امتثال تام للقانون الدولي. ونؤيد إدراج المزيد من الأفراد في نظام الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات – وهو نظام يوفر لنا أدوات قوية لقطع شريان الحياة المالي للجماعات الإرهابية.

كما نحث جميع الدول على إعادة مواطنيها من المخيمات في سورية والعراق. وينبغي أن تكون الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج جزءا من كفاحنا ضد الإرهاب. وقد أدّت ألبانيا دورها، وأعادت الألبان من سورية والعراق إلى الوطن، وصممت برامج شاملة لإعادة الإدماج من أجل إعطائهم فرصة ثانية في الحياة. ونعتقد أن هذه هي السياسة الصحيحة التي يجب على الجميع اتباعها.

وفي الختام، تؤيد ألبانيا تأييدا تاما استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونحن بحاجة إلى استجابة عالمية لمكافحة الإرهاب، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي في تنسيق جميع الجهود.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد ويشيونغ تشن، على إحاطتيهما. أشكر أيضا السيدة براكسل على إسهامها.

تشاطر البرازيل الأمين العام شعوره بالقلق من التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه للسلام والأمن الدوليين، لا سيما انتشاره الإقليمي واستخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية. يشكل الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي بعض الدوافع الرئيسية للتجنيد والتعهدات بالانتساب لتنظيم داعش، ولا سيما في البلدان المتضررة بالفعل من النزاعات المسلحة أو الاضطرابات المدنية. من المؤكد أن الشعور العميق بالظلم لدى السكان المهمشين لا يبرر العنف المرتبط بالإرهاب – أو في هذا الصدد، أي نوع من العنف – ولكنه يسهم في جاذبية الأيديولوجيات المتطرفة بالنسبة للأشخاص المحبطين بسبب ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية السائدة. وعلاوة على ذلك، لا تسهم أشكال التعبير عن كراهية الأجانب والتمييز والتحيز في الاستبعاد الاجتماعي فحسب، بل أيضا في تغذية الخطاب المتطرف المؤدي إلى الإرهاب. وينبغي لبناء مجتمعات أكثر عدلا ومساواة في ظل سيادة القانون أن يأتي في طليعة جهودنا الرامية إلى احتواء انتشار التهديد الذي يشكله تنظيم داعش، ولا سيما خارج منطقة وجوده الأساسية. ويجب أن يكون بناء السلام وتمويل التنمية جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، التي يجب أن تشارك فيها بالضرورة هيئات الأمم المتحدة المختصة.

وثمة مسألة أخرى مذكورة في تقرير الأمين العام (S/2023/76) تتعلق بالضعف النسبي لروابط الانتساب بين تنظيم داعش وبعض الجماعات أو الأفراد الذين يبايعون ذلك التنظيم. يجب أن نفكر في المعايير التي يطبقها مجلس الأمن حاليا لإدراج الكيانات أو الأفراد في نظام الجزاءات المنشأ للتعامل مع التهديد الذي يشكله تنظيم داعش. وتؤكد البرازيل من جديد أن قرارات إضافة أفراد إلى قوائم الجزاءات يجب أن ترتكز دائما على الأدلة. ونشدد على أنه ينبغي تقديم طلبات الإدراج في القائمة إلى لجنة الجزاءات المختصة، مشفوعة بالأدلة التي تدعمها حتى يتمكن جميع أعضاء اللجنة من البت في كل طلب على أساس حيثياته.

ويتضمن تقرير الأمين العام عدة إشارات إلى الصلات المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وكما أقر مجلس الأمن

بالفعل، فإن طابع ونطاق الصلات المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية يختلفان اختلافا كبيرا وفقا لسياقها الجغرافي والاجتماعي والسياسي. ونؤكد من جديد أنه لا توجد صلة تلقائية بين الاثنين – فهما يتطلبان معالجات مختلفة ويجب تناولهما في المنتديات الخاصة بكل منهما. ومن الضروري وضع تعريف للإرهاب يستند إلى المعاهدات، ويحظى بقبول عام، لتجنب أي تسييس للموضوع، وكذلك لتهدئة الانتقادات القائلة بأنه يتم تطبيق معايير مزدوجة في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة خطر الإرهاب. ونأمل أن يتيح الاستعراض الثامن المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب فرصة للجمعية العامة، بنطاقها وعضويتها الأوسع، للنهوض بتلك المناقشات.

وتصرّ البرازيل على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين. وكمبادئ توجيهية لسياستنا الخارجية، يكرس دستورنا نبذ الإرهاب، وسيادة حقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير المصير، والمساواة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل. لا يوجد بديل حقيقي للسعي إلى تحقيق أهداف تخليص العالم من الإرهاب إلا باحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، وتعزيز التعاون الدولي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد فورونكوف والسيد ويشيونغ تشن على تحليلهما لأنشطة كيانات الأمم المتحدة المسؤولة عن مكافحة تنظيم داعش. كما أشكر السيدة براكسل.

يجب دائما عدم تسييس المسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب. فهو بطبيعته موضوع مُوَحِّد. ولا يمكن هزيمة شر مثل الإرهاب الدولي إلا بالعمل معا. ويجب علينا ألا نسمح بانهيار الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب وتآكل المهام الأساسية لمكافحة الإرهاب والتطرف. ولا ينبغي لنا، كذلك، أن نفرض وجهات نظر تستند إلى نظريات وقواعد مغلوطة. إن سياسات روسيا معروفة جيدا، ونحن ثابتون في تنفيذنا لها. وتشمل أولوياتنا الرئيسية الاعتراف بالدور القيادي للدول وسلطاتها ذات الصلة في مكافحة الإرهاب والتطرف وعدم السماح بأي مبررات لأي مظهر من مظاهر الإرهاب وضمان عدم إفلات الإرهابيين والمتواطئين معهم من المساءلة القانونية. ومن المهم الحفاظ على الدور المركزي والتنسيقي للأمم المتحدة في التعاون الدولي وضمان الامتثال للمعايير والمبادئ العالمية للقانون الدولي.

ولا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشكل بؤرة لانتشار الإرهاب إلى مناطق أخرى من العالم، ولا سيما بقية القارة الأفريقية. وظللنا جميعا نناقش ذلك الخطر لفترة طويلة. ويشير كل تقرير متواتر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش إلى الحالة المتدهورة وتزايد حجم ونطاق الأنشطة الإرهابية. ولا تزال الدول الأفريقية تواجه مشكلة الافتقار إلى الموارد اللازمة لضمان الأمن، بالإضافة إلى الصعوبات في تنفيذ الأحكام الملزمة لقرارات مكافحة الإرهاب. وإجمالا في أفريقيا رأينا أيديولوجيات إسلامية زائفة وروايات يستغلها الإرهابيون ممزوجة بانقسامات دينية وعرقية واجتماعية وسياسية. ويستفيد الإرهابيون أيضا من آثار السياسات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة للدول الغربية، التي لم تحجم أبدا عن تأجيج مختلف النزاعات الطويلة الأمد وإبقائها مشتعلة لغرض وحيد هو مواصلة نهب أراضي القارة الغنية بالموارد من أجل إثراء نفسها.

وبعد قرون لم يتغير شيء يذكر، وللأسف، لم يتم القضاء على الاستعمار بعد. إننا ندرك جيدا الأسباب الحقيقية وراء اتهامات الدول الغربية الهستيرية لمختلف الجهات الفاعلة التي تعمل بفعالية لتحقيق النظام والاستقرار في بلدان القارة الأفريقية، بناء على طلبها وبالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية. وبالمناسبة، فإن نهب الموارد لا يحدث فقط في أفريقيا. ففي الأجزاء التي تحتلها الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي من سورية، والتي تضررت بشكل خطير من الإرهاب، يواصل الغرب نهب الموارد الطبيعية، وخاصة النفط، فضلا عن الآثار ذات التراث الثقافي التي لا تقدر بثمن، وكل ذلك وفقا لنمط ممارس منذ قرون.

إننا ندرك جيدا الصعوبات التي تواجهها الدول الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها، وأكثرها ضعفا هي تلك التي لم يحالفها الحظ بما فيه الكفاية لتخليص نفسها من الوجود العسكري الغربي. لقد ذكر الممثل الدائم لفرنسا الموقر هنا عمل مجموعة فاغنر. ويمكننا أن نرى أن الوفد الفرنسي يشعر بخيبة أمل بسبب رفض دول الساحل المستمر التعاون مع فرنسا وجيشها فيما يتعلق بتوفير الأمن. ولكن هل يمكن لأي شخص أن يلوم بلدان أفريقيا على أخذ زمام الأمور بأيديها والبحث بشكل مستقل عن من تريد التعاون معه وتحت أي ظروف؟ ويؤسفني أن أقول هذا، لكن إخفاقات فرنسا في منطقة الساحل هي ذات السبب في أننا نشهد الآن التطرف المتنامي في المنطقة الذي تستغله الجماعات الإرهابية والمتطرفة بسهولة. إن دول الساحل تدرك عدم جدوى – بل وضرر – الوجود الفرنسي هناك وتلجأ إلى طلب المساعدة ممن يمكنه حقا استعادة النظام مع بناء علاقات عادلة كذلك. وسنواصل تقديم تلك المساعدة على أساس ثنائي.

ونقترح أن تركز لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ومديريتها التنفيذية على دول القارة الأفريقية وأن تحاولا تحديد أولويات زيارات التقييم، التي لا تساعد على تحديد المسائل المتعلقة بالمشاكل فحسب، بل ستكفل أيضا أن تكون التوصيات المحددة اللاحقة الواردة في التقارير القطرية أساسا لبرامج المساعدة التقنية. وإذا أريد لذلك النهج أن يكون ناجحا ومثمرا، فإنه سيتطلب إرادة سياسية وموقفا مسؤولا وتعاونا وثيقا بين اللجنة والدول الأفريقية نفسها.

وفي السياق الإقليمي والعالمي، يساورنا كذلك قلق بالغ إزاء الحالة في أفغانستان، حيث تقوم المنظمات الإرهابية الدولية، وفي مقدمتها تنظيم داعش – خراسان، بتوسيع قدراتها، وحيث يوجد خطر من امتداد النشاط الإرهابي إلى البلدان المجاورة. والسبب الرئيسي للحالة الراهنة هو التدخل العسكري من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، الذي كان له أثر مزعزع للغاية للاستقرار في المنطقة بأسرها، لا في أفغانستان وحدها. وفي السنوات ال ٢٠ التي قضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو في أفغانستان، ازداد خطر الإرهاب. ومع ذلك، فإن آثار تلك الحملة الشائنة، بما في ذلك جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، فضلا عن شركاتها العسكرية الخاصة، قد تم تجاهلها بعناية.

ونشعر مرة أخرى بأننا مضطرون إلى الإشارة إلى مشكلة وقوع الأسلحة في أيدي الإرهابيين، التي لا يشير إليها تقرير الأمين العام (S/2023/76) إلا إشارة عابرة. فالمسألة الرئيسية هي أنه لا يوجد ما يشير إلى أي مصادر. لكن لكن ليس هناك لغز فيما يتعلق بذلك الأمر. فالأسلحة تقع في أيدي الإرهابيين إما عن طريق الجماعات الإجرامية أو مباشرة من الذين يزودونهم بكميات كبيرة للإبقاء على النزاعات وإثارتها. فعلى سبيل المثال، المخزونات الهائلة من الأسلحة والمعدات التي تركتها الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي أثناء انسحابهما من أفغانستان يستخدمها الإرهابيون في جنوب آسيا منذ فترة طويلة. وقد وقعت حتى في أيدي داعش في أفغانستان. والكميات الهائلة من الأسلحة التي ترسلها الدول الغربية إلى نظام كييف وجدت بالفعل في أيدي الجماعات الإجرامية في أوروبا نفسها وحتى وسط الإرهابيين في أفريقيا. وهناك أدلة وافرة على ذلك.

ولا يزال النشاط الإرهابي لتنظيم داعش والقاعدة والجماعات المنتسبة إليهما يشكل تحديا رئيسيا للأمن الدولي. فالإرهابيون يغيرون أساليبهم. ويستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع لتمويل أنشطتهم الإجرامية ونشر أيديولوجياتهم وتنفيذ هجماتهم. وتلك مشكلة عالمية، وتتطلب تطوير آليات حكومية دولية منسقة لوضع حد لها. وفي ذلك الصدد، فإن ما يسمى بالشراكات الدولية الحصرية التي تتجاوز المنابر الحكومية الدولية القائمة – وقبل كل شيء الأمم المتحدة – غير مقبولة. ونرحب، في ذلك الصدد، بالجهود التي بذلتها الهند في العام الماضي بصفتها رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، التي ساعدت على صياغة إعلان دلهي، بشأن مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية.

وسيواصل الاتحاد الروسي بناء تعاون وثيق بشأن مسائل مكافحة الإرهاب مع الشركاء الدوليين المهتمين حقا، مع أخذ تجاربهم

ومتطلباتهم الوطنية في الحسبان. ونحث الدول على عدم السماح بتقويض الآليات الحكومية الدولية الفعالة للتعاون في مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف، وعلى التركيز على الأولويات الجماعية الحقيقية في ذلك المجال.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة ويشيونغ تشن على إحاطتيهما. ونعرب عن تقديرنا لعمل مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. كما استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة براكسل.

وتُظهر الإحاطات التي استمعنا إليها للتو وآخر تقرير للأمين العام (S/2023/76) بشكل شامل أن تهديد الإرهاب لا يزال خطيرا جدا وأنه لا يزال أمامنا شوط طويل قبل أن نتمكن من تخفيف الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ومنذ بداية عام ٢٠٢٣، نُفذ بالفعل هجومان إرهابيان وحشيان في كابول، فيما نُفذ هجوم انتحاري آخر مستهجن في مسجد في بيشاور، باكستان، في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وأسفرت تلك الهجمات عن خسائر بشرية فادحة ودقت ناقوس الخطر مرة أخرى: إن قوى تنظيم داعش الإرهابية تعود إلى أفغانستان والمنطقة.

ونلاحظ بقلق خاص أن تقرير الأمين العام يذكر أن الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، المعروفة أيضا باسم الحزب الإسلامي لتركستان، وهي منظمة إرهابية مدرجة في قائمة مجلس الأمن، تتعاون مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان، بما في ذلك في النشر المشترك للملصقات الدعائية وتبادل الأفراد والعمليات العسكرية المشتركة. وندعو المجتمع الدولي إلى مكافحة جميع أشكال الإرهاب باتباع نهج عدم التسامح إطلاقا ونحث حركة طالبان على اتخاذ تدابير حازمة وقوية لمنع تلاقي القوى الإرهابية في أفغانستان من أجل توفير حماية فعالة لسلامة الشعب الأفغاني والرعايا الأجانب المقيمين في أفغانستان. ويساورنا قلق مماثل إزاء الانتشار الجغرافي المتزايد وتواتر الأنشطة الإرهابية العنيفة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، بما في ذلك التدهور الملحوظ للوضع في منطقة الساحل، من بين مناطق أخرى. ونلاحظ أيضا أن موزامبيق ونيجيريا ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدانا أخرى قد اتخذت إجراءات لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب وحققت نتائج ملحوظة. فقد أضعف نشر بلدان المنطقة لقوات في موزامبيق إلى حد كبير قوة الجماعات التابعة لتنظيم داعش. والجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية للاضطلاع بعمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب جديرة بالثناء. وينبغي للشركاء الدوليين ذوي الصلة أن يزيدوا دعمهم، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل والمعدات والاستخبارات والإمدادات اللوجستية، بغية مساعدة البلدان الأفريقية في تحسين قدراتها على مكافحة الإرهاب.

وكما أبرز الأمين العام في تقريره، أظهرت عقود من جهود مكافحة الإرهاب أن الاستجابات الأمنية وحدها ليست كافية. وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل جهود لمنع المجندين الجدد من الانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل بضعة أيام تقريرا استقصائيا آخر كاشفا بقدر أكبر، خلص إلى أن غالبية الذين ينضمون إلى الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل دون الإقليمية هم من سكان أبعد المناطق النائية وأقلها تنمية. وقال ربع المشاركين في الاستقصاء إن العثور على وظيفة هو العامل الرئيسي الذي يحفز السكان المحليين على الانضمام للجماعات المتطرفة العنيفة، بزيادة نسبتها ٩٢ في المائة عن المستويات المماثلة في عام ٢٠١٧. وتلك الحقائق والإحصاءات مذهلة. وعلى الرغم من أنه لا يمكن اعتبار الفقر السبب الجذري الوحيد للإرهاب، فمن الواضح أن الفقر وما يرتبط به من حرمان اقتصادي من العوامل الهامة التي تولد الإرهاب. وللقضاء على آفة الإرهاب، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا أكبر لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن هذه هي بالضبط الحلقة الأضعف في جزء مهمل منذ فترة طويلة في شبكة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. فبعد اتخاذ تدابير عسكرية وأمنية لإضعاف قوة الجماعات الإرهابية، يجب اتخاذ تدابير اقتصادية وإنمائية في أقرب وقت ممكن. وإلا فإن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مكافحة الإرهاب قد تضيع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ بيئة اقتصادية ومالية وتجارية دولية عادلة ومواتية

للبلدان النامية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تزيد من مدخلاتها وأن تدعم البلدان المعنية في تخصيص المزيد من الموارد للقضاء على الفقر وتوفير التعليم للجميع والأمن الغذائي والصحة العامة، وغير ذلك من جوانب سبل عيش الناس. وبهذه الطريقة، يمكن للبلدان النامية أن تشرع في السير على طريق التنمية المستدامة والشاملة للجميع التي ستمكن كل السكان، وخاصة الشباب، من الاستفادة من التنمية وبالتالي القضاء على الأرض الخصبة لانعدام الأمن والإرهاب.

إننا نقترب من الاستعراض الثامن الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونأمل أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة ليؤكد من جديد تصميمه القوي على المكافحة المشتركة للإرهاب وتبادل الخبرات المفيدة ورفض المعايير المزدوجة والتسييس بقوة ومواصلة الالتزام بتعزيز تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة شاملة ومتوازنة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لبناء القدرات في البلدان النامية والقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب بغية ضخ الثقة والزخم في التعاون العالمي لمكافحة الإرهاب وإعادة الأمل إلى البلدان والشعوب التي عانت كثيرا من الأنشطة الإرهابية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

في البداية، أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة تشن والسيدة براكسل على عرض آرائهم الثاقبة اليوم.

تبرز الإحاطات التي قُدمت اليوم الحقيقة التي لا يمكن إنكارها المتمثلة في أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وتشعر مالطة بالقلق بشكل خاص إزاء توسع التهديد الإرهابي في جميع أنحاء أفريقيا، مع خطر امتداده إلى مناطق جديدة، لا سيما من خلال الجماعات الحركية المنتسبة لتنظيم داعش. ويواصل تنظيم القاعدة أيضا توسيع نطاق انتشاره في القارة الأفريقية من خلال جماعات من بينها "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" في منطقة الساحل وحركة "الشباب" في الصومال. وعلاوة على ذلك، لا تزال الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش والقاعدة قادرة على الصمود في شمال أفريقيا، على الرغم من ضغوط مكافحة الإرهاب. كما أن الوضع المتدهور في أفغانستان مقلق جدا، حيث يشن تنظيم داعش – خراسان هجمات منتظمة. ولا يؤدي هذا العنف إلى زيادة زعزعة استقرار البلد فحسب، بل يشكل أيضا تحديا للأمن الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ تنظيم داعش بالقدرة على شن هجمات على أهداف بارزة في سورية والعراق. وهجوم تنظيم داعش على سجن الحسكة قبل عام تقريبا هو بمثابة تذكير صارخ بهذا التهديد. كما أن استمرار وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب في المنطقة يشكل تهديدا أمنيا رئيسيا.

وقد سرني أن أحضر الاجتماع الخاص للجنة مكافحة الإرهاب الذي عقد في الهند في العام الماضي ورحبتُ باعتماد إعلان دلهي، الذي يرمز إلى التصميم المشترك لمجلس الأمن على التصدي لذلك التحدي. ونلاحظ أيضا الاهتمام الوارد في تقرير الأمين العام (S/2023/76) بإساءة استخدام تنظيم داعش لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونردد شواغل الأمين العام من أن جهود تنظيم داعش لإساءة استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الدعاية أصبحت أكثر تعقيدا. وفي هذا الصدد، تؤكد مالطة أهمية مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية في منع التطرف العنيف على الإنترنت ومكافحته. فالدراية بالتعامل مع وسائل الإعلام ومهارات التفكير النقدي ضرورية للمشاركة في الأنظمة الديمقراطية ومواجهة المعلومات المضللة، وفي نهاية المطاف، معالجة الأسباب الجذرية للتطرف. وتستغل الجماعات الإرهابية المظالم وعدم المساواة وأوجه القصور في الحوكمة من أجل تغذية نزعة التطرف والتجنيد. ويلزم اتباع نهج شامل لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية والاجتماعية من أجل منع التجنيد بين الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما الشباب. ونشاطر الأمين العام رأيه بأن الاستجابات الأمنية وحدها ليست كافية. وتتطلب الاستجابات الفعالة لمكافحة الإرهاب نُهجا تشمل المجتمع بأسره، بما في ذلك التعاون المجدي مع المجتمع المدني.

وتشدد مالطة أيضا على أهمية حماية حقوق الإنسان وصون مبادئ العمل الإنساني في سياق مكافحة الإرهاب. كما يساء استخدام

تدابير مكافحة الإرهاب لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان وحرمان السكان من المساعدة الإنسانية الحيوية في كثير من الأحيان. وكما رأينا في العديد من السياقات خلال العام الماضي فإن هذا الخطر القانوني ليس افتراضيا. ويجب أن تمتثل تدابير مكافحة الإرهاب للقانون الدولي دائما، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد مالطة اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني في مكافحة الإرهاب وترحب باستمرار اهتمام المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بهذه المسألة. إننا ندرك جميعا أن الجماعات الإرهابية تمارس أفعالا قاسية من العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي والزواج القسري، وهو عنف يؤثر بشكل غير متناسب على المرأة. لذلك يجب أن نصغي إلى أصوات النساء وأن نكفل مشاركتهن في صنع القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

أخيرا، تشعر مالطة بالقلق إزاء تجنيد الأطفال واستغلالهم بواسطة الجماعات الإرهابية بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. إن هذه الممارسات غير مقبولة ونشيد باليونيسيف على دعمها للأطفال المتأثرين بتلك الممارسات.

قبل أن أختتم بياني، ترحب مالطة بإعلان وكيل الأمين العام فورونكوف اليوم بشأن الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونتطلع إلى التعاون مع جميع الدول الأعضاء خلال المفاوضات والعمل بشكل بنّاء مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠